مواقف المندوبين البريطانيين
من المعاهدات العراقية البريطانية ١٩٢٢-١٩٣٠

أ . م . د اروى خالد علي
د. سيف عدنان ارحيم

كلية الاداب/ الجامعة العراقية

الخلاصة

بعد تكملة هذه الدراسة نستخلص منها ان التنافس الاستعماري من اجل الحصول على مناطق نفوذ جديدة قد عرض العراق للسيطرة البريطانية بسبب التنافس الاستعماري الانكلو-فرنسي لتقسيم مناطق نفوذها في المنطقة العربية بموجب اتفاقية سايكس-بيكو ١٩١٦.

كان العراق بالنسبة لبريطانيا موقعاً وسطاً بين مصر والهند وبسبب تصاعد اهمية المنطقة من الناحية الدفاعية والإستراتيجية لاسيما بعد اكتشاف النفط.

ان سياسة عقد المعاهدات هي احد الاساليب الملتوية التي انتجتها بريطانيا لإخفاء مصالحها الاستعمارية خاصة اذا كانت بين دولتين غير متكافئتين من حيث التأثير الدولي.

لا يمكن اخفاء دور القوى الوطنية والحزبية في اجبار الحكومة البريطانية على تغيير سياسة الحكم المباشر على العراق لتنهي حكمها المباشر،والتعويض عنه بحكومة عراقية تمثل الشعب العراقي وتضمن بريطانيا على اقل تقدير مصالحها في العراق من خلال التفاهم مع تلك الحكومة.

كان الملك فيصل الاول بدوره يركز على نقطة مهمة وهي دخول العراق عصبة الأمم في كل المفاوضات وقد عدها حلاً لكل ازمة وهي القضية التي يتعلق عليها مستقبل العراق السياسي والدولي.

أدى المندوبون السياسيون البريطانيون الثلاثة الذين عملوا في العراق كل مراحل المعاهدات العراقية-البريطانية الدور الفاعل بل المؤثر في ادخال وحذف اي نص لا يلائم بريطانيا في العراق.

يستنتج من المعاهدات في ظاهراها معاهدة الند للند ولكن بموادها وملاحقها جعلت العراق تابعاً، في سياسته الخارجية، لمنطق السياسة البريطانية.

Abstract

Iraq is a new country age wise that do not exceed a year when the compact relations started while Britain is a great Empire in diplomatically tactics that runs a deep cloned strategies .

The research debate the attitudes of British Envoys of Iraqi – British Compacts 1932-1930 . Envoys stood against many articles of compacts especially the ones in the Favor of Iraq s interest and its people like independence state business administration Finance since Iraq undergone severe financial difficulties as a result of drawing the assets of Iraq preserve by the Britain's and trans Formed / transitioned to British Government .

Political parties and patriotic forces stood against the policies of British control I in changing the defect ruling of Iraq in order to establish an Iraqi people (King faisal I) played a major role facing Britain sometimes in twisted ways and sometimes in direct ways with a Maun aim which is Iraq's interest and as a member in Nations League .

Special Envoys succeeded to Iraq played the most effective role in running Iraq's business in Foreign Affair R Military wise also envoy played major role in adding or deleting any text or article that does not meet British interests in Iraq despite that these agreements was apparendixes was nothing but a striking similar image for deputation these agreements negotiated upon and signed did net achieve Iraq any good thus the successive governments continued seeking signing compacts that achieve interest For both Iraq its people with severity.

موقف المندوبين البريطانيين من المعاهدات العراقية-البريطانية ١٩٢٢-١٩٣٠

كان اندلاع الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ بداية النهاية للسيطرة العثمانية على العراق ففي عام ١٩١٨ انهت مرحلة مهمة في تاريخ العراق المعاصر بهزيمة الدولة العثمانية وانسحابها من الأراضي العراقية.

كان لموقع العراق الجغرافي على طريق الهند، وثروته الطبيعية الهائلة يعد عاملاً أساسياً في عصر الصناعة الحديثة سبباً رئيساً في جعله مطمحاً للاستعمار البريطاني منذ أمد طويل، حتى سنحت الفرصة له، خلال الحرب العالمية الاولى من تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي في السيطرة على العراق، ويصف اللورد كيرزون Curzon (١٨٥٩-١٩٢٥) [١]،وكيل وزارة الخارجية البريطانية ذلك بقوله"كان احتلال العراق النهاية والغاية لثلاثة قرون من النشاط البريطاني في الشرق الأوسط"[٢].

توالت الوعود التي قطعها الحلفاء للعرب بشكل عام وللعراقيين بشكل خاص بتحريرهم من السيطرة العثمانية وتأسيس دولتهم المستقلة، وفي ذات الوقت الذي سبق ان كانوا قد وضعوا اتفاقية سرية لتقسيم المشرق العربي الى مناطق نفوذ للقوى الاستعمارية، وذلك عام ١٩١٦،عرفت باتفاقية(سايكس –بيكو)،التي اقرها مجلس الحلفاء الاعلى في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠ والتي بموجبها اصبح العراق من حصة بريطانيا[٣].

بعد اعلان الانتداب البريطاني على العراق في ٢٥ نيسان١٩٢٠،والذي وصل خبره الى العراق في اوائل ايار ١٩٢٠،تفاقم استياء العراقيين وشعروا بخيبة امل بعد ما ظلوا ينتظرون الحكم الوطني عهداً طويلاً،وخصوصاً ان الحركة الوطنية العراقية أخذت تتبلور وأصبح لها قوة لا يستهان بها،فقد تشكلت عدة جمعيات تضمن منهاجها استقلال العراق التام وتصميمها على النضال من اجل تحقيقه وكان من اهم هذه الجمعيات جمعية حرس الاستقلال،وجمعية العهد العراقي .كما انضمت الى الحركة الوطنية العشائر العراقية في سائر ارجاء العراق ،بالإضافة الى دعم المراجع الدينية في النجف الاشرف والكاظمية[٤].

أخذت الحركة الوطنية مع العشائر على عاقتها مقاومة الاحتلال البريطاني، لكونه أخل بالتزاماته تجاه العراقيين ووسيما بعدما نشر الجنرال ستانلي مود Stanley Maude(١٨٦٤-١٩١٧) بيانه المشهور يوم ١٩ آذار ١٩١٧ "ان الجيوش البريطانية لم تدخل المدن والأراضي العراقية بمنزلة قاهرين او اعداء بل محررين"[٥].

ويتبعه التصريح البريطاني-الفرنسي الذي أذيع في بغداد في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩١٨ والذي أكد على ما ردده مود "ان الغاية التي ترمي اليها كل من فرنسا وبريطانيا العظمى في خوض غمار الحرب في الشرق هي من جراء اطماع المانيا ،وهي تحرير الشعوب التي طالما رزحت تحت أعباء استعباد الأتراك تحريراً تاماً نهائياً وتأسيس حكومات وطنية تستمد سلطاتها من رغبة نفس السكان الوطنيين"[٦].

ونتيجة لنكث الوعود البريطانية اندلعت الثورة العراقية في الثلاثين من حزيران ١٩٢٠ لاسترداد الحقوق المسلوبة ولتحقيق الاستقلال الوطني. وعلى أثرها تم تعيين السير برسي كوكس Percy Cox(١٨٦٤-١٩٣٧)[٧]،في الحادي عشر من تشرين الاول ١٩٢٠ مندوباً سامياً على العراق،خلفاً للسير ارنولد تي ولسن Arnold Talbot Wilson (١٨٨٤-١٩٤٠ الذي فشلت سياسته في ادارة شؤون العراق.كانت مهمة كوكس هي العمل على إخماد الثورة المسلحة وإعلان انتهاء الحكم العسكري البريطاني الذي اصبح يشكل عبئاً على السلطة البريطانية المحتلة، وبذلك أصبح أول مندوب سامي بريطاني في العراق[٨].

تميزت المدة ما بين الاعوام ١٩٢١-١٩٣٠ بتطورات سياسيه كبيرة في تاريخ العراق السياسي المعاصر ،فقد خضع فيها العراق للانتداب البريطاني،وكان من ابرزها ترشيح الملك فيصل الاول وتتويجه ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١ ،وبعد تتويج الملك فيصل شرعت الحكومة العراقية التي كان يرأسها عبدالرحمن النقيب(١٨٤١-١٩٢٧/ ١٩٢٠-١٩٢٢) ،دخل الجانب العراقي والبريطاني في مفاوضات لغرض عقد معاهدة تحالف عراقية-بريطانية ترمي بريطانيا من ورائها الى تغيير مركزها القانوني في العراق من شكل(انتداب)صريح الى (تحالف) توافق عليه عصبة الامم[٩].

ترأس مفاوضات المعاهدة من الجانب العراقي عبدالرحمن النقيب، اما الحكومة البريطانية فقد أوفدت الميجر يونغ young والمستر فيرنون vernon من موظفي وزارة المستعمرات في الخامس عشر من تشرين الاول ١٩٢١ يحملان معهما اسس المعاهدة المقرر احلالها محل الانتداب(١٠).

كان بين وجهة النظر الانكليزية ووجهة النظر العراقية وادٍ سحيق يصعب اجتيازه،اذ لم يُبد الطرفان تساهلاً ملموساً ورغبه صادقة في الوئام،وكان البريطانيون على جانب من القوة تستمد التعليمات والأوامر من حكومة لندن،اما الجانب العراقي فكان يدرك انه أضعف لان البلاد لم يكن فيها بعد مجلس نيابي يراقبها ولا صحف حره تنطق بلسانها،لذلك ادرك العراقيين بان الانكليز مصممون على ان تتضمن المعاهدة ما يحقق مصالحهم الاستعمارية،مع انه كانت وجهة النظر للحكومة العراقية ان تكون المعاهدة اساس التحالف بين الدولتين (١١)،وتحاول الحكومة البريطانية امتصاص غضب الجماهير المنددة بالانتداب ومحاولة لإظهار حكومة فيصل بمظهر الدولة المستقلة.

لان بريطانيا كانت لديها قناعة ان الملك فيصل سيبقى مسترشداً بمشورة المندوب السامي فقد ذكر تقرير للخارجية البريطانية بهذا الصدد "انه اذا لم يعر الاهتمام الكافي لنصائح المندوب السامي فأن بمقدور بريطانيا ان تدفع به الى القاع عبر التهديد بإبعاده(١٢).

كانت مسألة الانتداب قد أصبحت من القضايا الصعبة في ظل وجود حكومة عربية، وتزايد المعارضة الشخصية الناقمة على البريطانيين.وبهذا الصدد وذكر المندوب السامي برسي كوكس حول الانتداب قائلاً:"انه لأمر اعتيادي ان نعرف مدى النفور الذي كانت فكرة الانتداب تقابل به في العراق،ذلك لأن مجرد كلمات منتدب و انتداب تعتبر لعنة في نظرهم"(١٣)،لذلك اقترح برسي كوكس على حكومته ابدال الانتداب بمعاهدة تبرم مع الحكومة العراقية(١٤)،لأنه على يقين بان الانتداب سيسقط وتحل محله معاهدة(١٥)،كما ان احد اهم اسباب عقد معاهدة مع العراق هو تقليل تكاليف احتلال العراق من الناحيتين البشرية والمادية(١٦).

سعت بريطانيا منذ فرضها الانتداب على العراق، الى تركيز السلطة الفعلية بقبضة دار الاعتماد البريطاني، المتمثلة بالمندوب البريطاني لتنفيذ مقاصد وأهداف السياسية البريطانية،وجعلت منها الرئيس الأعلى،وصاحب القرار الأول في العراق ،تسهم وتخطط للسلطتين التنفيذية والتشريعية وأصبحت تتدخل بكل التفصيلات الخاصة بحركة الدولة والمجتمع(١٧).

أرادت بريطانيا أن يكون تدخلها بالشأن العراقي قانونياً،لذلك سعت لعقد معاهدة معه ولكن بمنظور نظام الانتداب وكانت مسودة المعاهدة التي قدمتها من قبل بريطانيا تتضمن (١٥)مادة أعطت للمسؤولين البريطانيين صلاحيات واسعة في الاشراف على مرافق الدولة السياسية والاقتصادية ،مع الاحتفاظ بقواعد عسكرية بريطانية في العراق.ولم تكن الحكومة العراقية من الناحية الفعلية إلا اداة تحركها بريطانيا(١٨).

ويمكن الاشارة الى اكثر النقاط اهمية بالنسبة لبرسي كوكس التي ركزت عليها المعاهدة وهي:

١- مدة وطرق السيطرة التي سيمارسها المندوب البريطاني على اعمال الملك ووزرائه والتي كانت بريطانيا مسؤولة عنها من خلال الانتداب.

٢- حماية المصالح المالية للرعايا البريطانيين والدفاع عن العراق ومسؤولية بريطانيا بالنسبة للنظام القضائي ومسؤوليتها لاعطاء الحكومة العربية المساعدة والمشورة النيابية.

٣- موقف الموظفين البريطانيين في هيئة المندوب السامي والوظائف العراقية(١٩).

كان الملك فيصل الاول يتابع بحرص شديد سير مفاوضات المعاهدة،بالرغم من الصعوبة التي كانت تواجهها هذه المفاوضات،أحس من خلالها المندوب السامي ان الملك فيصل يدعم حكومته في مطالبها في المعاهدة،لذلك بعث كوكس رسالة الى حكومته في لندن بهذا الصدد في اوائل شباط عام ١٩٢٢،وجاء رد حكومته ان الحكومة البريطانية لها موقف معين من الانتداب تجاه عصبة الأمم لا يسعها ان تتراجع عنه وان

العراق لا يستطيع ان ينجو من الامتيازات الأجنبية والحصانة القضائية والإعفاء من الضرائب الا عن طريق الانتداب(٢٠).

بسبب تردد الملك فيصل ودعمه لحكومته،قام كوكس بدوره بتهديد الملك فيصل اذا بقي على تردده وأخبره ،انه يحمل تهديداً من ونستون تشرشل وزير المستعمرات Winston Churchill(١٨٧٤-١٩٦٥) ونصه:"على فيصل ان يعود الى رشده" وحمل كوكس اقتراحين لحكومته، من اجل الضغط على الملك فيصل الاول أولهما وضع بمسودة نهائية للمعاهدة تخوله ان يجعلها واضحة ولكنه اشار بان الوضع سيكون صعباً لان ذلك سيثير جدلاً،اما الاقتراح الثاني فهو الانسحاب البريطاني الى البصرة بدلاً من الجلاء التام عن العراق لأن فقدان البصرة قد يدفعهم الى التوقيع على المعاهدة ولكن المقترحين لم يلقا قبولاً لدى تشرشل(٢١).

مما يؤكد أن البريطانيين مصرون على تحقيق بنود الانتداب على شكل معاهدة تضمن لهم حقوقهم فعندما استقال عدد من الوزراء من وزارة عبد الرحمن النقيب الثانية في التاسع عشر من آب ١٩٢٢،كانت ضربة لتوجهات كوكس، لأن وزارة النقيب كانت أكثر استجابة لتوجهاته في سير المفاوضات،وفي خضم تلك الأزمة أقترح فيصل على المندوب السامي في العشرين من آب ١٩٢٢ إما أن يتولى هو المسؤولية التامة بصفته ممثل بريطانيا في العراق،أو يعطيه حرية التصرف لتوجيه الأمور بما يراه مناسباً باعتباره ملك العراق،ولكن مطالب فيصل قوبلت بالرفض من كوكس لأن قبولها يعني فشل الجهود البريطانية في العراق(٢٢)،ولأن الملك فيصل كان متخوفاً من تشابه بنود المعاهدة مع صك الانتداب الذي اقرته عصبة الامم.

رافق استقالة عدد من الوزراء ذكرى تتويج الملك فيصل في الثالث والعشرين من آب ١٩٢٢،وحدث أثناء أحتفالات التتويج تظاهرات نظمها الحزب الوطني العراقي وجمعية النهضة العراقية،وما أن أقبل السير برسي كوكس ليقدم التهنئة الى الملك حتى سمع وهو على السلم المؤدي لغرفة الاستقبال أصواتاً تنادي "ليسقط الانتداب،لتسقط إنكلترا فأثار ذلك الحادث امتعاضه وأرسل برقية احتجاج الى رئيس الديوان الملكي، فهمي المدرس،

وطالب بمعاقبة المسؤولين عن هذه الحادثة فاستجاب الملك لطلب المندوب السامي فأقال فهمي المدرس من منصبه وعبر عن آسفة لذلك الحادث وصادف في اليوم التالي احتفالات التتويج الملك و اصيب الملك بالتهاب الزائدة الدودية وكانت سبباً[٢٣]،لتدخل المعتمد البريطاني كوكس في الشؤون العراقية في ظل غياب الملك واستقالة الوزارة فعمل من جانبه على إجهاض أي دور للمعارضة. فنفى جعفر ابو التمن وحمدي الباجه جي والشيخ محمد مهدي البصير، والشيخ حبيب الخيزران، وامين الجرجفجي، الى جزيرة هنجام وأغلقت الصحف المعارضة وقصفت الطيارات البريطانية المناطق المنددة بالسياسية البريطانية وصادر اراضي رؤساء العشائر الموالين للحركة الوطنية، وسلمها الى رؤساء العشائر المؤيدين للسياسة البريطانية كما امرهم ان يسلموا اسلحتهم الى السلطة،وفي العاشر من أيلول ١٩٢٢ بعد شفاء الملك وعودته الى مباشرة لأداء مهامه طلب منه كوكس المصادقة على الإجراءات التي اتخذها في فتره غياب الملك وأوضح له أن الحكومة البريطانية لن تسامحه إذا ما فكر بمساندة المعارضة،كما انها لن تتساهل في أي تأخير يطرأ على تصديق المعاهدة. كما طلب منه عدم التدخل في الشؤون الإدارية والتعيينات لكونه ملكاً دستورياً[٢٤].

ولم يكتفِ دور المندوب السامي في خنق المعارضة السياسية وإلغاء الحزبين الوطني والنهضة وغلق الصحف ،بل شرع من جانبه بتأليف حزب يكون موالياً لبريطانيا وللحكومة ومستعداً للقبول ببنود المعاهدة فشُكل محمود عبدالرحمن النقيب حزباً باسم "الحزب الحر العراقي" في الثالث من أيلول ١٩٢٢ [٢٥].

في ظل التطورات التي صاحبت حفلة التتويج، ونفي عدد من الوطنيين الى جزيرة هنجام،رغب المندوب السلمي ان يؤلف الوزارة الجديدة عبدالرحمن النقيب، بسبب استجابته وقلة معارضته للبريطانيين،لكن الملك فيصل رغب في ان يكون غيره من يشكل الوزارة،بسبب جهله بالدبلوماسية البريطانية التي تمتاز بالذكاء والدهاء،أدى الى اختلاف وجهات النظر الى حدوث مشكله جديدة بين الملك والمندوب السامي،أضطر على أثرها ان يرضخ الملك لرغبة كوكس،فتم له ما اراد فشكل النقيب وزارته الثالثة في ٣٠ ايلول

١٩٢٢،وهذا يبين مدى تدخل المندوب السامي في الشؤون العراقية[٢٦]،ليضمن اغلبية مؤيدة لتوجهاته.

كان الغرض من أستيزار عبدالرحمن النقيب هو ابرام المعاهدة تشير المس بيل إلى أن السير برسي كوكس لوح للنقيب بالابتعاد عن كل طرح من المعارضة لفكرة إلغاء الانتداب[٢٧]،وهو ما تؤكده رسالة من المندوب السامي لوزارة المستعمرات في الثامن والعشرين من حزيران ١٩٢٢،مما يشير الى الضغوط التي مورست على النقيب "بأن المتطرفين حاولوا في الأيام الأخيرة الضغط كثيراً على النقيب نفسه،وبعثوا اليه بتهديدات في حالة توقيعه على المعاهدة المخيفة دون رفضه للانتداب بأكمله"[٢٨].

وكان السبب الجوهري لتعثر المفاوضات هو بند في المعاهدة تؤيد الانتداب البريطاني على العراق بشكل صريح ولكن الصعوبات التي كانت قائمة في وجه المفاوضين قد ذللت وحصل الاتفاق على مواد المعاهدة كلها وقرر مجلس الوزراء قبولها بشرط .

كان المعتمد السياسي قد طلب اهماله مراراً وهو وجوب تصديق المجلس التأسيس على العاهدة كما فوضت الحكومة البريطانية مندوبها في العراق للتوقيع على المعاهدة.وحصل المفاوض العراقي على حق المطالبة برفع الانتداب كلما سنحت الفرصة تم التوقيع على المعاهدة في العاشر من تشرين الأول ١٩٢٢ إذ وقعها عن الجانب العراقي عبدالرحمن النقيب وعن الجانب البريطاني المندوب السامي برسي كوكس[٢٩]،وحين نشرها من لندن، في نفس اليوم وزير المستعمرات تشرشل قام بشرح مفصل للصعوبات التي اكتنفت التوصل الى هذه المعاهدة التي استبدلت بصك الانتداب.

استناداً الى معاهدة ١٩٢٢،تقدم المندوب السامي البريطاني بمسودة مشروع ملحق بالمعاهدة يعقد اتفاقيات عسكرية ومالية وعدلية وقضائية واتفاقية لضبط وتنظيم استخدام الموظفين البريطانيين في العراق،حسب نصوص المواد(٢، ٧، ٩، ١٥)من معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا تضمن للمشروع ضغط المعاهدة من عشرين سنة الى أربع سنوات بسبب الرفض الشعبي لبنود المعاهدة،وفي هذه المدة ترك برسي كوكس منصبه

كمندوب سامي ليحل محله السير هنري دوبس Sir Henry Dobbs (١٨٧١-١٩٣٤) الذي عرف بسياسته الشديدة في تعامله مع الملف العراقي[٣٠].

هنري دوبس وابرام المعاهدة

كانت الخطوة الاولى لدوبس بعد تسلمه مهمات عمله في العراق هي انتخاب المجلس التأسيسي حسب المادة الثامنة عشر من معاهدة ١٩٢٢ والتي اكدت ان يتم المصادقة عليها من لدن المجلس التأسيسي،لتكون سارية المفعول،وعلى هذا عقد مجلس الوزراء جلسة في يوم ١٧ تشرين الاول ١٩٢٢ أقر فيها ثلاثة قرارات:

أولاً:سن القانون الأساسي للملكة العراقية.

ثانياً:قانون انتخاب مجلس النواب.

ثالثاً:المعاهدة العراقية البريطانية.

وأكد على ضرورة توجيه وزارة الداخلية الى الألوية العشرين كافة من تشرين الأول ١٩٢٢ بلزوم المباشرة بانتخاب المجلس التأسيسي[٣١].

بعد أن أصدر مجلس الوزراء قرار الشروع بالانتخابات،أدرك المندوب السامي أن وزارة النقيب على هيئتها، لن تنجح في جمع المجلس التأسيسي، ولاسيما مع موجة المعارضة الشديدة وفتاوى علماء الدين بتحريم الانتخابات،ولذلك أتفق المندوب السامي مع الملك فيصل بضرورة تبديل حكومة النقيب،وتشكيل وزارة جديدة مستعدة للتعاون مع البريطانيين،وتدعو الى الانتخابات وتشكيل المجلس التأسيسي،لذلك أُسند المنصب الى عبدالمحسن السعدون المعروف بسياسته القائمة على التعاون مع بريطانيا[٣٢].

شكل السعدون وزارته في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٢٢،كان سبب تعاون السعدون مع البريطانيين لاعتقاده بعدم قدرة العراق على الحفاظ على حدوده بمفرده،ومواجهة المشاكل مع الدول المجاورة منها مشكلة الموصل ومشاكل الحدود مع الحجاز[٣٣].

تابع دوبس الانتخابات عن كثب من خلال زياراته الميدانية ،والتقارير التي كان يرفعها له المفتشيين الاداريين البريطانيين. ويظهر انه لم يكن مرتاحاً لما كان يجري،فقد

اتهم دوبس الملك فيصل بأنه ترك للمعارضة حرية العمل في الساحة السياسية وشجعهم للاشتراك في الانتخابات للدخول كأعضاء في المجلس التأسيسي.وكانت مخاوف دوبس منهم خشيته أنهم اذا وصل هؤلاء للمجلس فأنهم سيرفضون معاهدة ١٩٢٢ وانذر دوبس الملك بصورة رسمية لما يمكن ان يحدث ان استمرت الأمور على هذا المنوال. واظهر دوبس للملك رغبته بتهيئة اذهان الناس لانتخاب مرشحين يؤيدون تصديق المعاهدة وان على الحكومة ترشيح مؤيدين لها بشكل علني [٣٤].

اعلن الحزب الحر العراقي المحسوب على السلطات البريطانية اشتراكه في الانتخابات في الرابع من اب ١٩٢٣،واعلن تأييده لإجراءات الحكومة المتشددة ضد المعارضين،ولاسيما بعد نفي كل من الشيخ محمد الخالصي الى عدن والسيد محمد الصدر وأعتبر الحزب الحر العراقي مقاطعة الانتخابات بأنها"أكبر مظهر من مظاهر الفكرة الاعجمية"،وأكد على ضرورة "طرد الدخلاء الذين لا تربطهم بالعراق مصلحة ولاشعور وطني"[٣٥]،وبهذا اصبح هذا الحزب الذي تسيره من قبل دار الاعتماد وكأنه لسان حال الوزارة القائمة.

بسبب المعارضة التي واجهتها وزارة السعدون أصبح الموقف في غير صالحها فقدم السعدون استقالته في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٢٣ بالرغم من انتهاء الوزارة من انتخابات المجلس التأسيسي،وأسندت الوزارة الى جعفر العسكري الذي شكلها في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٢٣ [٣٦].

بعد انتهاء الانتخابات والتئام المجلس التأسيسي،لم يبق الا التصديق على المعاهدة العراقية-البريطانية .فعقد المجلس أولى جلساته في السابع والعشرين من آذار ١٩٢٤ برئاسة عبدالمحسن السعدون واقنع دوبس الملك فيصل الاول بإخلاص السعدون للعرش الهاشمي بعد ان كان فيصل معترضاً على وجوده على رئاسة المجلس[٣٧].

ارسل المندوب السامي في يوم ٢٨ نيسان ١٩٢٤ الى الملك رسالة بين فيها بأن بريطانيا ليس في نيتها أن تبقى في العراق بعد انتهاء مدة المعاهدة سواء دخل العراق في

عصبة الأمم أم لم يدخل،محاولاً التقليل من مخاوف الملك فيصل ومن المعارضة البرلمانية المحتملة ضد المعاهدة[٣٨].

كان على المجلس ان ينظر في المسائل الجوهرية الثلاث التي أشرنا اليها وهي: تصديق المعاهدة وسن دستور اساسي وقانون انتخابات للمجلس النيابي وفي الثاني من نيسان ١٩٢٤ عرض رئيس الوزراء جعفر العسكري المعاهدة والاتفاقيات المتفرعة عنها على المجلس التأسيسي لدراستها والمصادقة عليها،وبهذا حقق المندوب السامي رغبته بأن يبت المجلس بالمعاهدة قبل سن الدستور وهو مخالف للأسس القانونية[٣٩].

كان الجدل يدور حول الاتفاقيات الملحقة ومن بينها الاتفاقية العسكرية والمالية وتعد الاخيرة الاهم لأنها ستحدد واردات العراق الواقعة تحت سيطرة بريطانيا ومن بينها نقل ادارة سكك الحديد للحكومة العراقية بعد توقيع المعاهدة في غضون اربع سنوات مقابل تسديد ثمنها وأصر دوبس على ان موارد السكة لا تستخدم الا لتسديد المصروفات الاعتيادية للسكك الحديدة وفي حالة زيادة الواردات على المصروفات لا يتصرف بها الا بعد موافقة دوبس[٤٠].

حاول الملك فيصل وحكومته، بعد موجة الرفض العارمة لبنود الاتفاقية الطلب من المندوب السامي العمل من أجل تعديل المعاهدة للتخفيف من المعارضة والتعهد بالدفاع عن الموصل في حال تعرضت لهجوم تركي وإنهاء الانتداب بعد نفاد المعاهدة ،أي بعد أربع سنوات بصرف النظر عن ما اذا قبل العراق عضواً في عصبة الأمم أم لم يقبل[٤١].

رفض المندوب السامي طلب الملك والحكومة تعديل المعاهدة ،ورد على ذلك يوم السادس عشر من آيار ١٩٢٤ بقوله" أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا يسعها أن تقبل قبل الإبرام أي تعديلات ما في المعاهدة والاتفاقيات التي سبق توقيعها عن الحكومتين ولكن بعد الإبرام ستكون مستعدة لأن تبحث بروح ألاعتدال"[٤٢]،كما أوضح أن عدم تصديق المعاهدة قد يؤدي الى انهيار العلاقات بين العراق وبريطانيا وخلق مشاكل جديدة بين الطرفين وهدد المعتمد البريطاني بإعلان الحكم البريطاني المباشر على العراق اذا لم تتم المصادقة على المعاهدة[٤٣].

هنا لابد من الإشارة الى مسألة مهمة ،هي ان التشدد الذي ابداه المندوب السامي في عدم تعديل بنود المعاهدة يرجع في حقيقته الى ان البنود الرئيسية للمعاهدة كانت قد أعدت في لندن ولم يكن أمر تعديلها سهلاً،وعلى الرغم من ادراكه ان المعاهدة بصورتها الحالية من الصعب ان تمرر في المجلس التأسيسي (٤٤)،كما كان يدرك ان العراق يفتقر الى ابسط مقومات الدفاع عن نفسه من أي خطر خارجي وانه محاط بمجموعة من الدول المعادية للعراق،كما يدرك البريطانيون ان العراق كان بحاجة لهم للدفاع عنه ضد أي اعتداء خارجي (٤٥).

بسبب المعارضة الشديدة للمعاهدة في المجلس التأسيسي،وبنودها الثقيلة على كاهل العراق اجلّ المجلس جلساته لمناقشة المعاهدة والتصديق عليها عدة مرات،ففي جلسة ٣١ أيار ١٩٢٤ حاول رئيس المجلس عقد الجلسة ،لكن اعضاء المجلس رفضوا ذلك وقرروا تأجيلها الى يوم الثاني من حزيران،وبينما كان النواب يهمون بالخروج أقبل المندوب السامي هنري دوبس يصحبه مستشار وزارة الداخلية كنهان كرنواليس Kinahan Cornwallis (١٨٨٣-١٩٥٩)(٤٦)، فعادوا للمجلس لاستماع ما عندهم من أراء وفي الوقت نفسه ندد بالنواب بقوله:"بلغني أن بعض النواب قدموا تقريراً يقولون فيه ان المجلس لا يقبل ابرام المعاهدة ما لم تعط بريطانيا ضماناً بالتعديل على أساس تقرير اللجنة"، مشيراً بالوقت ذاته ان حكومته ترفض هذا الطلب ، قام المندوب السامي بإيصال تهديداً الى اعضاء المجلس التأسيسي بأنه في حال لم يبرموا المعاهدة،فأن ذلك سيؤثر على سير المفاوضات البريطانية-التركية حول الموصل، ومهدداً في الوقت نفسه ان لم يبرم المعاهدة فستترك الموصل للأتراك كما اشار الى ان حكومته ستنظر بسخاء الى المعاهدات الملحقة، لم يكتفِ بذلك التهديد بل ارسل رسالة الى الملك فيصل الأول ينذره انه في حالة ما لم يقبل المجلس التأسيسي المعاهدة قبل الحادي عشر من حزيران، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تفكر في أن تعرض على مجلس عصبة الأمم ترتيباً أخر عوضاً عن المعاهدة الأنفة الذكر لأجل معاملة العراق(٤٧).

كما نشرت دار الاعتماد كتاباً مرفوعاً من وزارة الخارجية البريطانية الى عصبة الامم حول العراق،في محاوله لإرباك الوضع داخل المجلس لصالحها،أكدت فيه على موقفها السابق،بان لا تعديل إلا بعد الابرام والتصديق، وانه في حالة رفض المجلس،فأنه:" ستحدث وضعية جديدة وليس لبريطانيا سوى ان تحصل من مجلس العصبة على تفويض لأجل اتخاذ ترتيب ما أخر،بدلاً من المعاهدة وملحقاتها لأجل تأمين نصوص المادة (٢٢)من ميثاق عصبة الامم فيما يخص العراق"[٤٨]،حاول المندوب السامي من خلال هذا الكتاب أن يحول التهديد الى حقيقة من أجل دفع المجلس الى التوقيع لكي لا ينفرط ما بدأت الحكومات السابقة من بنائه وهم على يقين ان الوجود البريطاني في العراق جاء بقرار دولي بموجب قرار الانتداب.

ولوح هنري دوبس للحكومة العراقية بأنه في حال عدم تصديق المعاهدة ستطلب حكومته من عصبة الامم تعيين دولة اخرى تتولى الانتداب على العراق ورشح دوبس ايطاليا ظناً منه ان هذا الاعلان هو الشيء الوحيد الذي يمكن ان يهدد به المجلس التأسيسي[٤٩].

قصد المندوب السامي الملك حاملاً اليه طلب حل المجلس التأسيسي فوراً إذ لا يرجو خيراً من وجوده لأن المندوب السامي كان يعتقد ان المماطلة في اقرار المعاهدة يعود الى مراوغة الملك فيصل[٥٠]،وصدر ألإنذار البريطاني بضرورة حل المجلس اعتباراً من ليلة ١١/١٠ حزيران[٥١].وإزاء هذه الحالة طلب رئيس الوزراء من الملك ان يمهله يوماً واحداً واتخذت الاجراءات لدعوة النواب للحضور،وقبل منتصف اليل عقد المجلس جلسة طارئة اعلن رئيس المجلس في بداية الجلسة أن الملك فيصل أبلغه بأن المندوب السامي عرض عليه انه لا يمكن تأجيل المناقشات حول المعاهدة الى اليوم التالي لان ذلك يعد رفضاً للمعاهدة،وبلغ عدد الحاضرين ٦٨ من اصل مائة عضو وتغيب ٣٢.وبعد احتدام النقاش بين المؤيدين والمعارضين جرى التصويت بالموافقة على المعاهدة بـ٣٧ صوتاً ومعارضة ٢٤،وامتنع ثمانية اعضاء عن التصويت وبهذا تم

التصديق على المعاهدة في العاشر من حزيران ١٩٢٤[٥٢]،وتحققت رغبات المعتمد البريطاني في فرض رأيه لكونه يحكم كما ذكرنا وفقاً مبدأ الانتداب.

بعد التصديق على المعاهدة العراقية-البريطانية،تبادل الملك فيصل مع المندوب السامي خطابين طويلين اكد فيه المندوب السامي استعداد حكومته للنظر في تنقيح بعض النقاط من الاتفاقيات،وشكره الملك على ذلك حيث طالب بالإسراع في عرض المعاهدة على مجلس العموم البريطاني لإبرامها أيضاً وقد تم المصادقة عليها في مجلس العموم في يوم ٢١ تموز ١٩٢٤[٥٣].

لكن الأمر الذي لابد من الإشارة إليه هو أن وضع المندوب السامي السياسي بقى على ما كان عليه بل أصبح جزءاً من المعاهدة التي أشارت اليه المادة الرابعة من المعاهدة"بأن العراق سوف يستدل بما يقدمه جلالة ملك بريطانيا من المشورة بواسطة المعتمد السامي في جميع الشؤون المهمة..وكذلك ينبغي للعراق(جلالة ملك العراق)أن يستشير المعتمد السامي الاستشارة التامة"[٥٤]،وبهذا التضمين الصريح أصبح للمندوب السامي الكلمة النافذة بجميع القرارات في العراق.

رفعت الحكومة البريطانية في ٢٧ ايلول ١٩٢٤ المعاهدة وملحقاتها الى مجلس عصبة الامم مرفقه بإيضاحات متعددة من اهمها،أن بريطانيا لا توافق على تعديل شروط المعاهدة بدون موافقة مجلس عصبة الامم وفي حالة دخول العراق عصبة الامم، تنتهي كل القضايا والواجبات المترتبة على الحكومة البريطانية،اما في حالة عدم دخول العراق عصبة الامم عند انتهاء مدة المعاهدة فلمجس العصبة ان يقرر التدابير الجديدة لذلك،وكانت بريطانيا ترمي في تسجيلها ذلك في مجلس العصبة ان تجعل لكل تحرك في العلاقات بين بريطانيا والعراق مستقبلاً ملزماً بموافقة عصبة الامم[٥٥]،وبهذا حازت المعاهدة العراقية-البريطانية على موافقة المجلس التأسيسي العراقي،ومجلس العموم البريطاني ،ومجلس عصبة الأمم ،بالرغم من معارضة الشعب العراقي لها.

كان شرط الـ(٢٥)عاماً مدة المعاهدة ثقيلاً على العراق،الا ان الملك فيصل كان على استعداد تام لقبول أي شروط مقابل الاحتفاظ بالموصل،الامر الذي رأى فيه الضمان

الاكبر لتطور العراق اللاحق وأعلن بكل صراحة"انه لا يرى سبباً لعدم وجود تحالف ودي بين العراق وبريطانيا لمدة خمس وعشرون سنه، لأيه مده ضرورية بشرط المحافظة على كرامة الامة دائماً،وبشرط عدم وجود احكام تعرقل تقدم الشعب العراقي[٥٦].

ابرق رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون الى الحكومة البريطانية يخبرها باستعداد حكومته للدخول في مفاوضات مباشرة معها من اجل عقد المعاهدة الجديدة وفق قرار عصبة الامم[٥٧]،وفي ١٨ كانون الاول ١٩٢٥ وصل الى الملك فيصل جواب دار الاعتماد البريطاني في بغداد يوضح ان وزير المستعمرات ليو آمري Leo Amery (١٩٢٤-١٩٢٦)سوف يرسل المعاهدة الجديدة ويطلب الاستعجال بإقرار المعاهدة لتعلق الأمر بإنهاء قضية الحدود الشمالية وبقاء الموصل ضمن هذه الحدود وفقاً لقرار العصبة [٥٨].

آثار قرار العصبة والموقف البريطاني، الرأي العام العراقي،ولاسيما البند الذي ينص على أن تنتهي المعاهدة بدخول العراق العصبة،لذلك حاول الملك فيصل استغلال هذا السخط للتخفيف من قيود المعاهدة قدر الامكان،فكتب رسالة الى المستر بورديلون Bourdillon القائم بالإعمال البريطانية ببغداد،يذكره ان القرار يتناقض مع الوعود البريطانية السابقة بالعمل من اجل دخول العراق في عصبة الامم في اقرب فرصة،اذ قال الملك:"يؤلمني أن أفضي اليكم ما اصاب الجميع من الانكسار وخيبة الامل بسبب تأجيل تلك الوعود التي ترددت على الالسن مراراً باسم حكومة صاحب الجلالة الملك البريطاني"[٥٩].

رد بورديلون على رسالة الملك فيصل،وكان رده مخيباً للامال،وكان صورة لردود بريطانية سابقة، تتسم بالحدية الى حد الصلافه، ففي الرابع من كانون الثاني ١٩٢٦ كتب ما نصه:"ان امام العراق احد امرين،قبول المعاهدة بالصيغة التي وضعتها حكومته،او التنازل عن الموصل، اما تعديل المعاهدة بموجب نظر الحكومة العراقية فأن الحكومة البريطانية غير مستعدة له"[٦٠].

بعد مصادقة المجلس التأسيسي على المعاهدة،اكتملت مرحله مهمة من مراحل تطور العراق السياسي وبدأت مرحلة جديدة هي مرحلة تنفيذ التعاقد بين الحكومتين البريطانية والعراقية،وخاصة ان الفترة القادمة كانت تحتاج الى جهود صعبة بعد ان ذيلت المعاهدة اثناء تصديقها بشروط هي في غاية الاهمية للأوضاع الداخلية،وهي تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية،وأهمية الحاق الموصل بالعراق(٦١).

اصدر مجلس العصبة قراراً بضم الموصل للعراق في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥،كان على العراق ان يدفع ثمن احتفاظه بالموصل،فقد نص البند الثاني من قرار مجلس العصبة على دعوة الحكومة البريطانية لتقدم للمجلس معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرون سنه على ان يعلم المجلس بها خلال ستة اشهر (٦٢).

وإمام الإصرار البريطاني والموقف المتشدد من جانب المندوب السامي لم يرَ عبدالمحسن السعدون بداً من تقديم استقالته في التاسع من كانون الثاني ١٩٢٦،الى الملك الذي لم يوافق عليها لكونها تعزز من تفاقم الأزمة،ولان القضية لم تكن قضية مراكز حكومية،بل قضية حياة بالنسبة للوطن(٦٣).

وكانت المس بيل قد اشارت الى ان الاتفاقية العسكرية الملحقة بالمعاهدة تحتوي على وصايا وتوجيهات مصاغه بعبارات جافه بالنسبة الى ما يجب ان لا تفعله الحكومة العراقية (٦٤).

فرضت المواقف المعارضه للمعاهدة واستقالة السعدون على البريطانيين قدراً من التراجع في موقفهم المتعنت ولاسيما أنهم كانوا يخشون وقوع هبه جماهيرية جديدة تفسر عليهم حساباتهم،وعلى هذا الاساس أخبر بورديلون الحكومة العراقية استعداد حكومته لإضافة مادتين الى مواد المعاهدة الجديدة في اليوم نفسه الذي قدم فيه السعدون استقالته الى الملك فيصل،كان الاقتراح الاول استعداهم الى تعديل المادتين السابعة والخامسة عشر من معاهدة ١٩٢٢،والثاني إمكانية النظر في المعاهدة نهاية كل اربع سنوات،كما استبعدت عبارة استمرار نظام الانتداب من مشروع المعاهدة(٦٥).

كان تراجع بريطانيا عن تشددها في بعض بنود المعاهدة مكسباً سياسياً مهماً في تاريخ الدولة العراقية،وهكذا تراجع السعدون عن استقالته،وتم مناقشة المعاهدة في مجلس الوزراء،والتوقيع عليها في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦،ثم قدمت الى مجلس النواب لمناقشتها وإقرارها،فصوت ثمان وخمسون نائباً لصالح المعاهدة في يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٢٦،وحدث الاجراء نفسه داخل مجلس الاعيان فقد تم التصويت بالاجماع باستثناء عضو واحد هو مولود مخلص(٦٦).

بعد ان اصبحت المعاهدة في دور التنفيذ بعد تبادل وثائق التصديق عليها بدأت حكومة السعدون بالتفاوض من اجل التعديلات المقدمة،أرسل السعدون كتاباً الى القائم بالإعمال البريطاني طلب فيه البدء بالمفاوضات وتعيين ممثل بريطاني للشروع فيها،كما تقرر ان يكون مفاوضو الجانب العراقي هم نوري السعيد وزير الدفاع وصبيح نشأت وزير المالية ومثل الجانب البريطاني بورديلون القائم بالإعمال البريطاني(٦٧).

استمرت المفاوضات حوالي شهر تناول الجانبان خلالها الاراء حول تعديل الاتفاقية العسكرية والمالية،لكن الطرفين لم يستطيعا الوصول الى نتائج ملموسة وبقيت المفاوضات تدور في حلقة مفرغه لا مخرج لها(٦٨).

أيقنت الوزارة القائمة ان التفاوض مع المندوب السامي ضرب من المستحيل بسبب موقفه المتشدد لأي مطلب يتناول المعاهدة ،وصادف أن زار فلسطين في اذار ١٩٢٧،السير جون شاكبيرك Jonh Shukurgh رئيس القسم الشرقي لوزارة المستعمرات البريطانية فابرق له المندوب السامي لزيارة العراق من أجل التداول القضية العراقية وبعد ان اجتمع السير جون بالمندوب وممثلين عن الحكومة العراقية لم يتمكن من التوفيق بين الجانبين لتنعت المعتمد في موقفه والعراقيين بمطالبهم المشروعة،وهددت الوزارة من جانبها بالاستقالة بسبب موقف المعتمد البريطاني من المعاهدة(٦٩).

في محاولة من رئيس الوزراء للضغط على الجانب البريطاني،هدد بالاستقالة،وعدها المندوب السامي محاولة من الملك فيصل لتشجيع المعارضه،فأرسل الى حكومته برقية بهذا الصدد جاء فيها:"الملك فيصل يناصب بريطانيا العظمى العداء...،الملك فيصل

يناصر المعارضة ويشجع سراً المعارضين والمتطرفين ينبغي أن يعلم انه ملك دستوري لا يجوز له التدخل في شؤون الدولة"[٧٠].

استقالت وزارة السعدون الثانية بعد فشل مرشحها لرئاسة مجلس النواب،فاستدعى الملك جعفر العسكري لتأليف الوزارة الذي الف لجنه من وزيري المالية(ياسين الهاشمي) ووزير الدفاع (نوري السعيد) لتدقيق الاوراق المتعلقة بالمفاوضات التي جرت في عهد حكومة السعدون[٧١].

ونتيجة تطور الأحداث والمعوقات التي بدأت تواجه المعتمد البريطاني سافر السير هنري دوبس في السابع من تموز ١٩٢٧ الى لندن لبحث مسألة تعديل المعاهدة، واجتمع بالمستر ايمري وزير المستعمرات للتداول في المسألة وتقرر استدعاء الملك فيصل ورئيس الوزراء العسكري[٧٢]

ولقناعة الملك والحكومة بصعوبة المفاوضات مع المندوب البريطاني وجدوا من الضرورة نقل المفاوضات الى لندن،وقررت وزارة المستعمرات من جانبها الاستجابة الى طلب العراق بجعل لندن مكاناً للمفاوضات لمناقشة المعاهدة الجديدة. وفي الخامس من ايلول ١٩٢٧ سافر جعفر العسكري الى لندن والتحق به بعد ذلك الملك فيصل الاول[٧٣]،بدأت المفاوضات حول المعاهدة في ٤ تشرين الثاني ١٩٢٧،تخللها تبادل وجهات النظر حول التعديلات المقترحة كانت برئاسة السير هنري دوبس ورئيس الوزراء جعفر العسكري،اوضح الوفد العراقي ان بنود معاهدة ١٩٢٦ ثقيلة على العراقيين وان الوفد العراقي لديه الرغبة في اقناع مواطنيهم بان المعاهدة الجديدة تدل صراحة على ان العراق قطع مرحلة جيدة إلى الامام،وأشار الوفد لتكرار كلمة المشورة في المواد(٣-٤-٧-١٤)لكونها تثقل كاهل العراق،وطرحت قضية الموظفين البريطانيين الذين يتدخلون بالشأن العراقي فمن الضروري أن تكون تدخلاتهم كإبداء مشورة وغيرها من المداخلات التي كان يبديها البريطانيين مما اضطر رئيس الوفد العراقي الى مغادرة لندن والعودة الى بغداد في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٧ وكان رأيه العودة أفضل من عقد معاهدة لا تختلف عن سابقتها [٧٤].

وصلت المفاوضات الى طريق مسدود،وذلك كان هدف الملك فيصل لرغبته بالمطالبة بالاستقلال التام ،واعد البريطانيون انفسهم لاختبار عزمه فقرروا مجاراة موقفه من خلال رفضهم لأي مطلب من مطالبه فعبر فيصل من خلال مأدبة الغداء التي اقيمت على شرفه في ٢٩ تشرين الثاني من قبل اوستن تشمبرلن وزير الخارجية و ونستون تشرشل Sir. Austen Chamberlain (١٨٦٣-١٩٣٧)وزير الخزانة عن مخاوفه من تدهور الوضع في العراق في حال توقف المفاوضات فبددوا له مخاوفه لأن الامر مستقراً ما دام فيصل مسترشدا بنصح المندوب السامي البريطاني[٧٥]،كان الملك فيصل مثل رئيس وزرائه لم يستطيعا التوصل إلا الى بعض التعديلات البسيطة، ولكنها كانت ذات اهمية كبيرة في نظر الجانب العراقي ومهمة للشعب العراقي، مثل كلمة(المساواة)أي مع بريطانيا وكلمة(الاستقلال) وعبارة ترشيح العراق لعصبة الامم سنة ١٩٣٢،التي وردت في المادة الثامنة من المعاهدة[٧٦].

طلب الملك فيصل من العسكري ببرقيه من لندن،الى العودة الى لندن لتوقيع المعاهدة،بعد ان ترك الملك فيصل الى العسكري رسالة يوضح فيها ما جرى من مباحثات،وصل جعفر العسكري الى لندن يوم ١٢ كانون الاول ١٩٢٧،ثم وقع على المعاهدة في الرابع عشر منه ثم عاد الى بغداد التي وصلها يوم ٣٠ كانون الاول ١٩٢٧[٧٧].

يذكر مزاحم الباجه جي(١٨٩١-١٩٨٢)الذي كان وزير العراق المفوض في لندن، والذي رافق الملك اثناء المفاوضات،ان من بين الاسباب التي دفعت العراق إلى توقيع المعاهدة هو الضغط البريطاني على العراق حول الهجوم على حدوده،من خلال الإيعاز إلى الوهابيين بالهجوم على الحدود العراقية، وأشار انه اثناء المفاوضات الاولى في محل اقامته في كانون الأول ١٩٢٧،وجدت عنده المعتمد البريطاني(هنري دوبس)وكان"يائساً وقانطاً ولكنه مع ذلك يرى من المصلحة عقد معاهدة كالأولى أو أنجس"[٧٨].

ولم يقتصر الامر قبول المعاهدة وإنما جاء التهديد من قبل وزير الخارجية اوستن تشمبرلن لفيصل بأن "حكومة صاحب الجلالة لن تتردد عن القيام بأي عمل،اذا تم

تجاهل المشورة مع المندوب السامي البريطاني أو في اتباع ارشاداته،فأن حكومة صاحب الجلالة ستعلم الحكومة العراقية وعلى نحو جدي بأنها وكما تسببت لنفسها بالمشكلة فعليها ان تخرج منها بنفسها"،ويصف في الوقت نفسه ردود فعل الملك فيصل عند سماعه ذلك التوجيه بأنه"انزلق جراء لهفته للتوسل الى الاستسلام ،حيث اصيب الملك بحرج ووعد انه عندما يعود الى العراق سيستشير وبصفة دائمة المندوب السامي ويقتفي بإخلاص إرشاداته ،وانه سيطلب من المندوب السامي كيتب له رسالة في كل شهر بأنه أي الملك قد فعل ذلك"[٧٩].

وفي السياق نفسه أراد العسكري نشر ما دار من مفاوضات امام الرأي العام ،مما حدا بالمندوب السامي هنري دوبس بتحذير العسكري من القيام بمثل هذا اجراء[٨٠]،لأن العسكري كان غير مقتنع بتوقيع المعاهدة الجديدة،لأن التوقيع عليها كان"بمثابة انتحار سياسي له وخيانة كبرى ولكن اخلاصه لفيصل هو الذي جعله يوافق ان يوقع عليها[٨١].

كان أهم ما تضمنته المعاهدة ،في المادة الأولى هي اعتراف بريطانيا بالعراق دولة مستقلة ذات سيادة،وأشارت المادة التاسعة ان بريطانيا ستعاضد العراق لأجل دخول عصبة الأمم سنة ١٩٣٢،ونصت المادة الثانية عشرة والثالثة عشرة على عقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلائق المالية والعسكرية بين الجانبين[٨٢]،لتكون المادتين الأخيرتين سبب اخفاق المعاهدة وعدم الشروع بها.

وبعد التوقيع على المعاهدة أصبحت وزارة جعفر العسكري في وضع حرج بعد استقالة كلً من ياسين الهاشمي وزير المالية ووزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني.ومن جانب آخر أثارت المعاهدة سخطاً شعبياً واسعاً فقدمت الوزارة استقالتها في الثلاثين من كانون الأول ١٩٢٧ بعد ان صادق عليها مجلس الوزراء،وأعقبتها وزارة عبدالمحسن السعدون التي تشكلت في الرابع عشر من كانون الثاني ،والتي كان من بين أهدافها عرض المعاهدة العراقية-البريطانية على المجلس النيابي من أجل المصادقة عليها[٨٣].

بعد ابرام المعاهدة والمصادقة عليها من مجلس الوزراء السابق،كانت مهمة المصادقة عليها وعرضها على مجلس النواب من مهمة رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون الذي

وضح ذلك في منهاج وزارته "عرض المعاهدة العراقية-البريطانية التي عقدتها الوزارة السابقة على المجلس النيابي القادم وبذل الجهد لانجاز عقد الاتفاقيتين المالية والعسكرية وفقاً لما تقتضيه مصلحة البلاد"(٨٤).

بدأت مفاوضات تعديل المعاهدة في دار الاعتماد البريطاني،بعد ان قدمت بريطانيا مشروع اللائحة في اذار ١٩٢٨ الى الحكومة العراقية لدراستها والتفاوض من اجلها.تألف الوفد العراقي من وزير الدفاع نوري السعيد ووزير المعارف توفيق السويدي ووزير المالية يوسف غنيمة،بينما كان الوفد البريطاني يتألف من هنري دوبس المندوب السامي،وقائد القوة الجوية المارشال ادور ولنكتون (Award Willington) والسكرتير المالي في دار الاعتماد (٨٥).

رأى الجانب البريطاني ضرورة احتفاظ العراق بالحالة الراهنة وتجديد المعاهدة بشكل بسيط في مختلف الاتجاهات،بينما رأى الجانب العراقي تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية(٨٦)،وجلاء الجيش البريطاني عن البلاد(٨٧).

وباستقالة الوزارة حاول المندوب السامي إيجاد حلٍ للفراغ الوزاري فاتصل بالملك لإنقاذ الموقف،مما ذكرَ فيصلُ على المندوبَ بأنه سبق أن أشتكى لحكومته من تدخله في الشؤون السياسية وكان رأي الملك أنه ليس في امكانه تكليف أحد بتأليف وزارة تستمر على نهج سابقاتها وأحدث ذلك الأمر توتراً بين الجانبين ،أثر مشادة كلامية بينهما وسببت في إنهاء خدمات المندوب السامي البريطاني السير هنري دوبس(٨٨)، وغادر العراق في الثالث من شباط ١٩٢٩(٨٩)،وكان طيلة مدة اعتماده يمتاز بالشدة في تعامله مع الملف العراقي وكأنه الحاكم الفعلي المنصَب في العراق.

وبسبب هذه التصرفات ظلت علاقته غير مستقرة طوال مدة وجوده في العراق، مما دفع بريطانيا الى انهاء خدماته وسحبه قبل انتهاء المدة المحددة له، وذلك أثر مشادة كلامية بينه وبين الملك فيصل الأول(٩٠).

كلبرت كلايتون والمفاوضات الجديدة

وصل المندوب السامي الجديد كلبرت كلايتون (Gilbert Clayton)الى بغداد في الثاني من اذار ١٩٢٩،وقد منحته الحكومة البريطانية حق التصرف حسبما تمليه مصلحة بريطانيا،مع بعض التنازلات التي لا تؤثر على تلك المصالح.ويذكر الملحق العسكري في بغداد،العقيد جيرالد دي غوري،انه استطاع ان يقرب وجهات النظر بين السعدون وكلايتون فكلاهما كما يقول:" يسعى الى التفاهم مع الوطنيين بالعقل كأمر تمهيدي للاستقلال ولغرض امرار المعاهدة [٩١].

كان كلايتون متعاطفاً مع الطلبات العراقية وذلك بسبب تفهمه أو ادراكه للشعور الوطني العراقي، فهو خبيرٌ بالشؤون العربية وبناء على توصياته اعلنت الحكومة العمالية البريطانية أنها ستدعم طلب العراق للانضمام لعصبة الأمم[٩٢]،وقد وجد البلاد في أزمة وزارية حادة تكاد تضيع معها المسؤولية، وأن المشكلات القائمة في العلاقات بين العراق وبريطانيا كثيرة وفي مقدمتها مماطلة بريطانيا في دخول العراق عصبة الأمم وكانت فكرة العراق لحل الأزمة التي قدمها توفيق السويدي للمندوب الجديد تقتضي بوعد صريح من بريطانيا بأنها مستعدة أن تخبر عصبة الأمم بأنها ستقوم بترشيح العراق للانضمام الى عضويتها في سنة ١٩٣٢ وعند دخول العراق العصبة تنتهي المعاهدة،وتحل محلها معاهدة على أسس أوسع وأكمل من ناحية الاستقلال[٩٣]،،لهذا أعلن المندوب السامي ان السياسة البريطانية قد اتجهت اتجاهاً جديداً وان بريطانيا العظمى عازمة عزماً أكيداً على انهاء انتدابها على العراق،وتحديد علاقاتها معه بمعاهدة تحالفيه تخرج الى حيز التنفيذ بعد تحرر العراق من الانتداب ودخوله عضواً في عصبة الأمم[٩٤].

وفي الوقت نفسه حاول المندوب الجديد أيجاد حل للأزمة الوزارية بعد استقالة السعدون[٩٥]،بالرغم من محاولات المندوب ثني السعدون عن الاستقالة.أطلع كلبرت كلايتون حكومته على حقيقة الموقف فقررت وزارة المستعمرات ابداء بعض المرونة،وكتبت الى المندوب السامي بذلك في الخامس والعشرين من آذار ١٩٢٩ موافقة حكومته عن استعدادها بتبليغ عصبة الأمم بعزمها انضمام العراق للعصبة[٩٦]،ونقل بدوره موقف الوزارة الى الملك فيصل استعداد حكومته ترك العمل بمعاهدة ١٩٢٧ وملحقاتها

وإدخال العراق عصبة الأمم عام ١٩٣٢[٩٧].يبدو أن ترك منصب الوزارة شاغلاً كان بإيحاء من قبل الحكومة من أجل الضغط على بريطانيا والتخفيف من موقفها المتصلب إزاء المفاوضات.

ونتيجة لانفراج الوضع السياسي المتأزم ومرونة الجانب البريطاني إزاء مطالب العراق،كان لابد من تشكيل الوزارة لكي تأخذ على عاتقها أدارة المفاوضات مع البريطانيين فشكل توفيق السويدي الوزارة في الثامن والعشرين من نيسان ١٩٢٩،وأكدت في منهاجها على ضرورة أبرام معاهدة جديدة بدلاً من معاهدة ١٩٢٧ التي وصفها السويدي بأن وزارته "لا تعلق شيئاً على ما أتت به معاهدة ١٩٢٧من تبدل في وضع العراق السياسي"[٩٨].

وفي ظل تشكيل الوزارة الجديدة والمندوب السامي،بدأت المفاوضات بين الجانبين وكانت أهم النقاط المختلف عليها كما يشير السويدي في مذكراته هي بصدد المعاهدتين ١٩٢٢ و ١٩٢٦ "تولي العراق المسؤولية التامة عن الدفاع،وقيادة القوات المشتركة و إدارة الإحكام العرفية،وسلطة قائد القوات الجوية،وعدد الضباط البريطانيين في الجيش العراقي،ومدة الاتفاقيتين العسكرية والمالية،ومصروفات المعتمد السامي وحاشيته " [٩٩].

كما اوضح السويدي في احدى اللقاءات مع كلايتون موقف الحكومة ومحاولة التوصل الى حلول للقضايا المعلقه،وان العراق يطلب الاستقلال التام والدخول الى عصبة الأمم وبعدها يعقد معاهدة جديدة على مستوى دولتين مستقلتين [١٠٠].

وأوضح كلايتون للسويدي ان يكون العراق مستقلاً استقلالاً تاماً وان يكون صديقاً لبريطانيا ومقدراً الجميل الذي قامت به نحوه،وعليه تقدير حاجة الامبراطورية البريطانية الى حاجتها الى طرق جوية تضمن اتصال اجزائها مع بعضها وموافقة العراق على مرور الطيران البريطاني في الاجواء العراقية[١٠١].

وصل الرأي البريطاني في مطالب العراق فقام كلايتون بتقديمها الى الملك فيصل الاول وتتضمن:

١- استعداد بريطانيا ترك معاهدة ١٩٢٧ والاتفاقيتين الجديدتين الملحقتين بها بشرط تمديدهما الى نهاية حزيران ١٩٣٢.

٢- استعداد بريطانيا ابلاغ مجلس العصبة في اول فرصه بعدم العمل بمعاهدة ١٩٢٧ والاتفاقيتين الملحقتين بها وترشيح العراق الى عصبة الامم في دورة حزيران ١٩٣٢.

٣- ان بريطانيا مستعدة للموافقة على تمديد الفقرتين الاولى والثانية من المادة(٨) من الاتفاقية المالية الى عام ١٩٣٠ ومستعدة لإعادة المفاوضات حالاً لنقل سكك الحديد[١٠٢].

أمهل المعتمد السامي الحكومة أربعين يوماً للرد على مطالبهم ولكن شاء القدر موت المعتمد السامي كلبرت كلايتون في الحادي عشر من آيلول ١٩٢٩ [١٠٣]،فجاء رد الحكومة البريطانية بالموافقة لاسيما بعد وصول حزب العمال للحكم في بريطانيا في الخامس من حزيران ١٩٢٩ فرأت أن من مصلحة بريطانيا أن تجيب دار اعتمادها الى هذا الطلب،لأن العراق تقدم تقدماً كبيراً في شؤونه الإدارية والمالية والعدلية فأعلنت في الرابع عشر من أيلول ١٩٢٩ وهو ما اطلق عليه(التصريح البريطاني) [١٠٤] ،بأن الحكومة البريطانية ستخبر مجلس العصبة في اجتماعه المقبل انها قررت عدم الشروع بمعاهدة ١٩٢٧ وأنها ستخبر العصبة في اجتماعه المقبل انها قررت التوصية بدخول العراق عصبة الامم عام ١٩٣٢[١٠٥].

سر رئيس الوزارة من جانبه بسياسة الحكومة البريطانية الجديدة وكتب الى المعتمد السياسي في الثامن عشر من أيلول سنة ١٩٢٩معبراً عن غبطته لسعي بريطانيا لدخول العراق عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ من دون قيد وشرط،[١٠٦]،فرأت الوزارة من جانبها أبطال مفعول معاهدة ١٩٢٧ لحين أيجاد صيغة لمعاهدة تضمن للعراق استقلاله [١٠٧]،وفي تلك الظروف قدم السويدي استقالته في الخامس والعشرين من آب ١٩٢٩،لعدم التجانس بين السويدي والملك[١٠٨].

آنهت الأزمة الوزارية التي استطاع توفيق السويدي بالتعاون مع كلايتون من حلها بالتصريح البريطاني في ١٤ ايلول ١٩٢٩،والذي كان له مردود ايجابي لدى الحكومة القائمة والمعارضة بنفس الوقت لما منحتهُ من فرصة لتحقيق مطالب لتحقيق مطالب العراق.وبالرغم من ذلك كان الملك يأمل بتشكيل وزارة أكثر قوة تستطيع أن تستغل الموقف ولاسيما بعد وصول الوزارة العمالية في بريطانيا إلى سدة الحكم،مما الذي كان له أثر ايجابي لدى الحكومة العراقية في سير المفاوضات خصوصاً بعد ان عقدت مصر معاهدة مع بريطانيا في الثالث من آب ١٩٢٩،وكان العراق يطمح لتحقيق معاهدة مماثلة[١٠٩] .

استلم عبدالمحسن السعدون الوزارة الرابعة في التاسع عشر من ايلول ١٩٢٩ وكان منهاج الوزارة هو العمل على جعل مبدأ تطبيق المعاهدة الجديدة من تاريخ توقيعها،أي قبل الدخول في عصبة الأمم ١٩٣٢،والعمل على رفع كل صبغة احتلالية من صلب المعاهدة الجديدة[١١٠]،ويمكن تسمية وزارة السعدون بالوزارة التفاوضية لوضعها اللمسات الأخيرة لما أتفق عليه بين الجانبين لوضع أسس معاهدة جديدة كما جاء في تصريح أيلول.

ولم تكد تمضي ايام قليلة على تكليف السعدون حتى كتب في ٢٥ ايلول ١٩٢٩ الى وكيل المندوب السامي هربرت يانغ (Herbert Yang) يستعجله في اجراء المفاوضات،حين اوضح له هربرت "ان حكومته ستعد مشروع معاهدة جديدة على اساس الاقتراحات الجديدة للتسوية البريطانية-المصرية الخاصة بتنظيم العلاقات بين بريطانيا والعراق بعد دخول العراق عصبة الأمم"[١١١] .

شكلت الوزارة لجنة لدراسة المقترحات المصرية-البريطانية التي عدت اساساً للمفاوضات بين الطرفين ووجدت ان هذه المقترحات غير ملائمة للعراق وطموحات العراقيين في الاستقلال الحقيقي[١١٢]،على اعتبار ان قبول المعاهدة معناه استبدال المعاهدة القديمة باحتلال عسكري وان تشييد الثكنات والمطارات والموانئ لأكبر دليل على ذلك[١١٣].

وفي السياق نفسه يجب الإشارة الى قضية محورية مهمة عن سياسية التراجع البريطاني إزاء وعودها على العراق ففي تلك الفترة بدأت ملامح الأزمة الاقتصادية العالمية التي أصابت اقتصاديات الدول العظمى ومن بينها بريطانيا حيث هزت الأزمة النظام السياسي البريطاني مما أنعكس في عدم الاستقرار وتقلب الحكم والانشقاق الخطير الذي حدث في صفوف حزب العمال[١١٤]،فيما بعد،وأن مطالب العراق بالاستقلال الذاتي ومن بينها تقليص عدد الموظفين البريطانيين والنفقات المالية التي تخص الجيش وقضايا جوهرية أخرى تمس مكانة بريطانيا الاقتصادية في العراق فبدأت المفاوضات من جانبها يصيبها الجمود.

بدأت الانتقادات توجه للسعدون من قبل المعارضة في البرلمان مشككةً بقدرة الوزارة على بلوغ الأهداف العراقية من خلال التصريح البريطاني ١٤ ايلول معتبرةً ذلك التصريح مجرد وعد يمكن أن يبطل بتغيير حكومة العمال،وتركت الانتقادات السلبية رد فعل في نفس السعدون في ظل مماطلة بريطانيا مما اضطره للرد على المعارضة "الأمة التي تريد الاستقلال يجب أن تهيأ له،فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية"[١١٥].

كان السعدون على يقين بموقف بريطانيا المتردد إزاء وعودها فجرى نقاش بين عبدالمحسن السعدون وبين كنهان كورنواليس مستشار وزارة الداخلية في الثاني من تشرين الثاني ١٩٢٩،الذي أوضح له عدم ثقته بالوعود البريطانية التي لم يلمس منها العراق أي فائدة مرضية،والبريطانيون حريصون على تنفيذ مطالبهم وتحقيق مصالحهم فقط،فكان رد كورنواليس على السعدون بأن سياستهم لن تتبدل ولا يوجد لدى الوزارة البريطانية أي نية لتغييرها في الوقت الحاضر[١١٦]،فأصبح السعدون في موقف حرج بعد سياسة المماطلة البريطانية بالوفاء بوعوده في ظل سياسة التخبط في الموقف البريطاني من المفاوضات بين الجانبين وفي ظل غياب المعتمد البريطاني عن العراق بسبب وفاة كلبرت كلايتون وبقاء المفاوضات مقتصرة على وكلاء المندوب البريطاني التي لم تحقق نتيجة تذكر،فأصيب السعدون بخيبة أمل ولم يطل عمر وزارته طويلاً بسبب انتحاره في ١٩٢٩/١١/١٣[١١٧].

مهما يكن من أمر فقد ترك أنتحار السعدون أثر في الساحة العراقية،فكلف الملك فيصل ناجي السويدي بتشكيل الحكومة الجديدة في الثامن من تشرين الثاني ١٩٢٩،وأعلنت الوزارة القائمة بأن منهاجها لا يختلف عن منهج وزارة عبدالمحسن السعدون(١١٨).

دور فرنسيس همفريز في المفاوضات

تم تعيين السير فرنسيس همفريز (Sir .F. Humphreys)معتمداً سامياً جديداً للعراق،الذي وصلها في ١٠ كانون الثاني ١٩٣٠،فكانت سياسته،تقوم على اتباع بريطانيا سياسة جديدة في الشرق الأوسط،لكن بالحرص على أن تكون أي تسوية مع العراق ضمانةً لمصالح بريطانيا في العراق،فعند وصول همفريز أيد خطوة السويدي في تقليص عدد الموظفين البريطانيين العاملين في العراق وإحلال موظفين عراقيين مكانهم،وعمل على نقل بعض المسؤوليات الإدارية الى الوزراء والموظفين العراقيين بسبب ترشيح العراق لعصبة الأمم وبيان قدرته على ادارة شؤونه بنفسه(١١٩).

دخلت وزارة ناجي السويدي في خلاف مع المندوب السامي بسبب تخفيض ميزانية ١٩٣٠ الخاصة بالموظفين البريطانيين،ورفض المندوب السامي فكرة التجنيد الاجباري،وهنا بدأ همفريز يلوح بأن الوزارة القائمة بأنها غير مسندة من قبل الملك وإنها غير متجانسة وصعب التفاهم معها،وعلى أثر ذلك قدم ناجي السويدي استقالته في ٩ اذار ١٩٣٠،وقد وجدت الاستقالة ترحيباً من المندوب السامي ليحقق ما يطمح اليه في ضرب أي معارضه حكومية أو شعبية تجاه مصالح بلاده(١٢٠).

أصبح من الضروري تشكيل وزارة تتمتع برضى المندوب البريطاني ويمكن التفاهم معها لعقد أي أتفاق لا يمس مصالح بريطانيا بالدرجة الأساس،فشكل نوري السعيد وزارته الأولى في الثالث والعشرين من آذار ١٩٣٠ وذكر السعيد كسلفه من رؤساء الوزارات بضرورة أنجاز المعاهدة مع بريطانيا على أساس الاستقلال التام(١٢١).

بدأت الحكومة الجديدة مفاوضاتها مع الجانب البريطاني في الثالث من نيسان ١٩٣٠ من اجل عقد معاهدة جديدة(١٢٢)،في بغداد ورأس الجانب العراقي الملك فيصل

وعضوية نوري السعيد رئيس الوزراء وكنهان كورنواليس مستشار وزارة الداخلية ورستم حيدر وجعفر العسكري،في حين مثل الجانب البريطاني المعتمد السامي فرنسيس همفريز وهيوبرت يونغ وستارجر،أتسمت المفاوضات بالكتمان الشديد وهو ما أكد عليه همفريز في برقية لحكومته وربما لخشيتهم من إثارة الرأي العام إلا ان الأمر لم يخلُ من انتقادات من المعارضة حول الغموض وراء كتمان سير المفاوضات وكان رد السعيد منعاً للتشويش على المفاوضين(١٢٣).

أشار همفريز الى الأسس التي ستقوم عليها المعاهدة،وهي المقترحات البريطانية-المصرية وأكد على تصريح ايلول ١٩٢٩،والتزام بريطانيا به،أما الملك فيصل فأشار أنه يطلب معاهدة تمنحه الاستقلال التام، ثم قال ان المقترحات المصرية-البريطانية تحتوي على بعض المواد التي تنافي الاستقلال التام اما بقية المواد فيمكن اتخاذها أساسً للمفاوضة،كما أوضح المندوب السامي ان المعاهدة لا تأخذ صفتها الرسمية إلا بعد دخول العراق عصبة الأمم(١٢٤).

ومما تجدر الاشارة اليه ان الاجتماعات الثلاثة الأولى لم تكن إلا عبارة عن فترة تهيئة وذلك لأنها شملت استعراضاً عاماً للقضايا ،إلا انه في الاجتماع الرابع بدأ النقاش المكثف(١٢٥).

كان من ابرز النقاشات التي دارت في المفاوضات هو كلمة (الاستقلال التام)،فقد رأى نوري السعيد انه من المستحسن إضافة كلمة(الاستقلال التام)الى المعاهدة إذ انها لم تذكر في أي فقرات المعاهدة،كما ايده جعفر العسكري بذلك،وعدّها ضرورية لإرضاء الشعب العراقي.كما اتفق الملك فيصل مع نوري السعيد على هذا التعديل،الا ان المندوب السامي وجد ان المعنى واضح في مقدمة المعاهدة وانه يجب اين يأخذ موافقة الخبراء القانونيين في لندن،على ان تعديل نوري السعيد قد اخذ به ووضع في مقدمة المعاهدة فيما بعد(١٢٦).

في الجلسة الثالثة من المفاوضات وضح جعفر العسكري ان المعاهدة لا تحتوي على ذكر انتهاء الانتداب،وتسأل هل هناك احتمال باستمراره بعد عقد المعاهدة ؟ غير

ان همفريز كان رأيه أن دخول العراق عصبة الأمم يعني انتهاء الانتداب عنه،اراد الملك فيصل اضافتها للمعاهدة الا ان همفريز اخبر المتفاوضين موافقة الحكومة البريطانية على تبادل مذكرة حول الانتداب إلا ان نوري السعيد أصر على ان تدرج في المقدمة،وقد تم له ذلك(١٢٧).

كان في نية بريطانيا عدم تحديد مدة معينة لهذه المعاهدة بحجة أنها معاهدة تحالفيه بين دولتين مستقلتين وإعادة النظر فيها بين الحين والآخر،لذلك قدم الملك فيصل مقترحاً متأثرا بالرأي البريطاني في ان تكون مدتها ٢٥ عاماً بالرغم من عدم قناعته بهذه المدة،لكنه وافق على المدة وأيده في ذلك نوري السعيد(١٢٨).

ومن ضمن ما تم النقاش حوله هو مسألة الموظفين البريطانيين،وان يقتصر على ذوي الخبرة التي يفتقر العراق اليها،ويكون تعيينهم من صلاحية الحكومة.وهو ما لقي اعتراض المندوب البريطاني(١٢٩)،وأنتقل محور المفاوضات حول القواعد العسكرية البريطانية فقد اعترض المفاوض العراقي على بناء القواعد في الموصل وبغداد والبصرة باعتبارها مؤشراً لبقاء العراق تحت الاحتلال البريطاني،وكان رأي المندوب السامي أن هذه القواعد هي من ضرورات الدفاع عن العراق وهو ما أصر عليه المعتمد البريطاني رافضاً الحلول الوسطية لهذا الجانب مما أدى إلى موافقة الجانب العراقي لرغبات المندوب السامي(١٣٠)،الذي أكد للجانب العراقي بأن الحكومة العراقية ستطلب في المستقبل المساعدة العسكرية البريطانية،وكان همفريز يرى ان القوات البريطانية سيكون لها تأثير على استتباب الأمن واقترح ان تبقى هذه المسألة على مستوى الاتصالات الشخصية ولا تدخل ضمن المعاهدة،عندما أصر الملك فيصل بان العراق قادر على حفظ أمنه الداخلي ولا يطلب مساعدة أحد،فما كان من همفريز ليحرج الملك بتساؤله فيما اذا كانت الحكومة العراقية سترفض مساعدة القوة الجوية لإيقاف العناصر المتمردة في الشمال اذا ما هاجمت آبار النفط(١٣١).

كانت المفاوضات تسير بشكل جيد بالرغم من ان هناك محاولات لتأخير البت في كثير من القضايا الا ان فيصل كان يحاول دائماً إيجاد مخرج سريع لها،وهكذا انتهت

المفاوضات التي وضح انه قد استعجل في إنهائها،وتم التوقيع عليها وملحقها العسكري والمذكرات المتبادلة حول التمثيل الدبلوماسي والقضايا المالية والموظفين الاجانب والبعثة العسكرية البريطانية في العراق في الثلاثين من حزيران عام ١٩٣٠ فقد وقعها عن الجانب العراقي نوري السعيد وفرنسيس همفريز عن الجانب البريطاني [١٣٢].

جاءت المعاهدة في إحدى عشرة مادة ومقدمة ورد فيها ذكر الاستقلال التام وانهاء الانتداب ودخول العراق عصبة الأمم،واتفق الطرفان على التشاور في السياسة الخارجية مما يمس المصالح المشتركة للبلدين،وأن يكون ممثل بريطانيا في العراق سفيراً،اما ممثل العراق في بريطانيا فيكون وزيراً مفوضاً[١٣٣].

كما جاء في المعاهدة منح قاعدتين جويتين هي الشعيبة والحبانية طول فترة المعاهدة وان هذه القوات لا تعتبر قوات احتلال،وإنما حماية مواصلات القوات البريطانية[١٣٤]،عرفت معاهدة ١٩٣٠ بمعاهدة الاستقلال،فقد قبل العراق عضواً في عصبة الأمم في عام ١٩٣٢،الا انه مع ذلك استمر النفوذ السياسي البريطاني في التدخل وكان على شكل صيغة تشاور في السياسة الخارجية للعراق مع بعض التدخل او التشاور في الأحداث المهمة على مستوى السياسة الداخلية حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لتنهي حقبة من الهيمنة البريطانية على العراق.

المصادر والمراجع

-احمد رفيق البرقاوي،العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢،دار الطليعة للنشر ،بيروت،١٩٨٠.

- انعام مهدي علي السلمان،اثر السير هنري دوبس في السياسة العراقية ١٩٢٣-١٩٢٩،اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية الاداب ،جامعة بغداد،١٩٩٧.

-اليزابيث بيرغوين،جيرترود بيل من أوراقها الشخصية ١٩١٤-١٩٢٦:ترجمة:نمير عباس مظفر ،الدار المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت،٢٠٠٢.

-توفيق السويدي،مذكراتي(نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت،٢٠١١.

- خالد عبدالعزيز القصاب ،مذكرات عبدالعزيز القصاب،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت،٢٠٠٧.

-جرالد دي غوري ،ثلاثة ملوك في بغداد،ترجمة:سليم طه التكريتي،مكتبة النهضة العربية،بغداد، ١٩٩١.

-جون فوستر،نشأة العراق الحديث،ترجمة:سليم طه التكريتي،جزءان،منشورات المكتبة العالمية ،بغداد،١٩٨٩،ج١.

-رعد ناجي الجدة،التطورات الدستورية في العراق،بغداد،٢٠٠٤.

-سر ارنلد تي. ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولأين خواطر شخصية وتاريخية، ترجمة: فؤاد جميل،٣ اجزاء ،دار الشؤون الثقافية بغداد،١٩٩٢،ج١.

- سعدي يونس زاير السوداني، الحزب الحر العراقي ١٩٢٢-١٩٢٣(دراسة تاريخية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي،بغداد،٢٠٠٨.

-سنت جون فيلبي، أيام فيلبي في العراق ،ترجمة جعفر خياط ،دار الرافدين، بيروت،٢٠١١.

-عبدالرحمن ادريس صالح البياتي، الشيخ محمود الحفيد البرزنجي والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى عام ١٩٣٥،دار الحكمة،لندن،٢٠٠٥.

-عبدالرزاق احمد النصيري،نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢،مكتبة اليقظة العربية،بغداد،١٩٨٧.

- عبدالرزاق الحسني،العراق في دوري الاحتلال والانتداب،الرافدين،بيروت،٢٠١٣.

-ـــــــ،العراق قديماً وحديثاً،الرافدين،بيروت،٢٠١٣.

-ـــــــ،تاريخ الوزارات العراقية،١٠ أجزاء،دار الشؤون الثقافية،بغداد،١٩٨٨،ج١.

-عبدالامير هادي العكام،الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٣،مطبعة الاداب،النجف الاشرف،١٩٧٥.

-عبدالمجيد كامل التكريتي،الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣،دار الشؤون الثقافية،بغداد،١٩٩١.

-عدنان الباجه جي،مزاحم الباجه جي(سيرة سياسية)،مركز الوثائق والدراسات التاريخية،لندن،١٩٨٩.

-علاء جاسم محمد،الملك فيصل الأول حياته ودوره السياسي في الجزيرة العربية وسورية والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣،مكتبة اليقظة العربية،بغداد.

-ـــــــ،جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦،منشورات مكتبة اليقطة العربية،بغداد،١٩٨٧.

-فاروق صالح العمر،المعاهدات العراقية-البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨،وزارة الاعلام،بغداد،١٩٧٧.

-كمال مظهر أحمد،صفحات من تاريخ العراق المعاصر"دراسات تحليلية"،دار الشؤون الثقافية،بغداد،١٩٨٧.

-لطفي جعفر فرج،عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر،مطبعة الرسالة،الكويت،١٩٧٨.

- محمد مظفر الأدهمي ،المجلس التأسيسي العراقي، جزءان، دار الشؤون الثقافية ، بغداد، ١٩٨٩،ج٢.

-محمد يوسف ابراهيم القريشي، المس بيل وأثرها في السياسة العراقية ،مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ٢٠٠٣.

-منتهى عذاب ذويب،برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤-١٩٢٣،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بغداد،كلية الاداب،١٩٩٥.

-ناجي شوكت،سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤،دار الكتب،بيروت،١٩٧٥.

-وليم ستيفرز،السيادة والنفط (العراق-تركيا)والنظام الدولي الانكلو-امريكي ١٩١٨-١٩٣٠،ترجمة:علي البديري،بيت الحكمة،بغداد،٢٠١٠.

-ياسين طه ظاهر،دار الاعتماد البريطانية وتكوين الحكم الوطني في العراق ١٩٢٠-١٩٣٢،مطبعة أحمد الدباغ،بغداد،٢٠١١.

-Encyclopædia Britannica Ultimate Reference Suite, Chicago, 2013.

الهوامش:

(١) كيرزون:هو جورج نثانيال كيرزون Georg Nathaniel Curzon ،رجل دولة بريطاني محافظ عمل كنائب للملك في الهند ووزيراً للشؤون الخارجية. دعم جهود بريطانيا للسيطرة على بلاد الرافدين معتقداً أن زيادة الهيمنة البريطانية ستنهي اي ثورة تقوم في المنطقة العربية للمزيد ينظر:
Matthews, Roderick, lord Curzon the west fool in Hindustan ,u.k,2008,p9.

(٢) فيليب ايرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر خياط، بيروت ،١٩٤٩، ص١٣٤؛ رعد ناجي الجده، التطورات الدستورية في العراق، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٧.

(٣)رعد ناجي الجدة،المصدر السابق،ص١٧.

(٤)عبدالرزاق الحسني العراق في دوري الاحتلال والانتداب،بيروت،٢٠١٣، ص٦١.

(٥)ايرلند،فيليب،المصدر السابق،ص٣٦٠؛رعد ناجي الجده،المصدر السابق،١٧.

(٦)هنري فوستر،نشأة العراق الحديث،ترجمة:سليم طه التكريتي،جزءان،منشورات المكتبة العالمية ،بغداد،١٩٨٩،ج١،ص١١٣-١١٤.

(٧).برسي زكريا كوكس: ولد في ٢٧ تشرين الثاني في هيرون بيت في منطقة إكسيس البريطانية، وهو لأبوين يهوديين،تخرج من الكلية الملكية البريطانية العسكرية في ساند هيرست، وعين مباشرة بعد تخرجه في الهند في العام ١٨٨٤ وحتى عام ١٨٩٠ مع الحامية البريطانية هناك. ثم حول في نهاية خدمته العسكرية إلى الخدمة السياسية في الهند أيضا،انتقل للعمل في منطقة الخليج العربي وإيران في العام ١٨٩٣ واستمر في العمل في المنطقة حتى العام ١٩٠٣. تقلد خلالها عدة مناصب، وفي العام ١٩١١ منح لقب سير كأفضل سياسي في المنطقة وكان ذلك بسبب خدماته أثناء الحرب العالمية الأولى،لعب دوراً في العراق والخليج وفارس وبقى في العراق حتى عام ١٩٢٣،توفي في العشرين من شباط ١٩٣٧،للمزيد من التفاصيل أنظر:
Encyclopædia Britannica Ultimate Reference Suite, Chicago, 2013.

(٨)سنت جون فيلبي،أيام فيلبي في العراق ،ترجمة جعفر خياط ،دار الرافدين، بيروت،٢٠١١،ص٣٥-٣٧.

(٩)عبدالرزاق الحسني،العراق في ظل المعاهدات،ص١٦.

(١٠)المصدر نفسه،ص١٦.

(١١)المصدر نفسه،ص.ص ١٦-١٧.

(١٢)وليم ستيفرز ،السيادة والنفط (العراق-تركيا) والناظم الدولي الاتلكو- امريكي ١٩١٨-١٩٣٠، ترجمة:علي البديري،بيت الحكمة،بغداد،٢٠١٠ ،ص١٧٥.

(١٣)هنري فوستر،المصدر السابق ،ص١٥٩.

(١٤)اليزابيث بيرغوين،جيرترود بيل من أوراقها الشخصية ١٩١٤-١٩٢٦ ،ترجمة:نمير عباس مظفر،الدار المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،٢٠٠٢،ص٣٧٦.

(١٥)منتهى عذاب ذويب،برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤-١٩٢٣،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بغداد،كلية الاداب،١٩٩٥،ص٢٠٦.

(١٦)عبدالرحمن ادريس صالح البياتي،الشيخ محمود الحفيد البرزنجي والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى عام ١٩٣٥،دار الحكمة،لندن،٢٠٠٥، ص٢١٣.

(١٧)ياسين طه ظاهر، دار الاعتماد البريطانية وتكوين الحكم الوطني في العراق ١٩٢٠-١٩٣٢،مطبعة أحمد الدباغ،بغداد،٢٠١١ ،ص١٠١.

(١٨)أحمد رفيق البرقاوي،العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢،دار الطليعة للنشر،بيروت،١٩٨٠،ص ٣٥-٣٦.

(١٩)منتهى عذاب عذيب،المصدر السابق،ص٢٠٨.

(٢٠)عبدالرزاق الحسني،العراق في ظل المعاهدات ،ص١٦.

(٢١)منتهى عذاب عذيب،المصدر السابق،ص ٢٢١-٢٢٢.

(٢٢)عبدالمجيد كامل التكريتي،الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣،دار الشؤون الثقافية،بغداد،١٩٩١،ص١٠٩.

(٢٣)علاء جاسم محمد،الملك فيصل الأول حياته ودوره السياسي في الجزيرة العربية وسورية والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣،مكتبة اليقظة العربية،بغداد،ص١٦.

(٢٤)منتهى عذاب عذيب، المصدر السابق،ص٢٣٤-٢٣٥.

(٢٥)سعدي يونس زاير السوداني، الحزب الحر العراقي ١٩٢٢-١٩٢٣(دراسة تأريخية) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد،٢٠٠٨،ص٢٨.

(٢٦)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،١٠ أجزاء ،دار الشؤون الثقافية،بغداد،١٩٨٨،ج١ ،ص ص١٣٠-١٣٢.

(٢٧)إليزابيث بيرغوين ،المصدر السابق،ص٤٧٤.

(٢٨)أحمد رفيق البرقاوي، المصدر السابق،ص٦٠.

([٢٩])عبدالرزاق الحسني ،العراق في ظل المعاهدات، ص ٢٠-٢١.

([٣٠])هنري دوبس :ولد في السادس والعشرين من آب ١٨٧١،تلقى تعليمه في جامعة وينجستر ،تقلد مناصب حكومية عديدة، أُصبح رئيس المفوضية البريطانية في بلوشستان ١٩١٧-١٩١٩،ثم أصبح المندوب السامي في العراق ١٩٢٣-١٩٢٩ للمزيد أنظر: انعام مهدي علي السلمان،اثر السير هنري دوبس في السياسة العراقية ١٩٢٣-١٩٢٩،اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية الاداب ،جامعة بغداد.

([٣١])عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،ج١،ص ١٤٧-١٤٨.

([٣٢])علاء جاسم محمد،الملك فيصل الاول،ص١٧٤.

([٣٣])عبدالرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات،ص١٥٤.

([٣٤])انعام مهدي علي السلمان،المصدر السابق،ص ص ٥٨-٥٩.

([٣٥])سعدي يونس زاير السوداني،المصدر السابق،ص ص ١٥٤-١٥٥.

([٣٦])عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،ج١،ص ص ١٨٩-١٩١.

([٣٧])انعام مهدي السلمان،المصدر السابق،ص٦٧.

([٣٨])عبدالامير هادي العكام،الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٣،مطبعة الاداب،النجف الاشرف،١٩٧٥،ص١٥٠.

([٣٩])عبدالرزاق الحسني،العراق في ظل المعاهدات،ص ٩٧.

([٤٠])انعام مهدي علي السلمان،المصدر السابق،ص٦٢.

([٤١])إليزابيث بيرغوين،المصدر السابق،ص٥٦٨.

([٤٢])عبدالمجيد كامل التكريتي،المصدر السابق،ص ص ١٥١-١٥٢.

([٤٣])علاء جاسم محمد،جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦،منشورات مكتبة اليقظة العربية،بغداد،١٩٨٧،ص ص ٩٥-٩٦.

([٤٤])محمد يوسف ابراهيم القريشي،المس بيل وأثرها في السياسة العراقية ،مكتبة اليقظة العربية،بغداد،٢٠٠٣،ص١٢٩.

([٤٥])وليم ستيفرز،المصدر السابق،ص١٧٨.

([٤٦])كينهان كورنواليس:ولد في الولايات المتحدة ،وكان والده شاعراً،ومسؤولاً دبلوماسياً بريطانياً،اشتهر بكونه مستشاراً للملك فيصل الاول وعمل سفيراً لبريطانيا في العراق خلال الحرب العراقية-البريطانية ١٩٤١ للمزيد ينظر:

Encyclopædia Britannica Ultimate Reference Suite, Chicago, 2013.

([٤٧])عبدالرزاق الحسني،العراق في ظل المعاهدات،ص ١٠٧-١١١.

([٤٨])علاء جاسم محمد،الملك فيصل الاول ،ص ١٨٤.

([٤٩])انعام مهدي علي السلمان،المصدر السابق،ص ٧١.

([٥٠])اليزابيث برغويين،المصدر السابق،ص٥٧٦.

([٥١])عبدالامير هادي العكام ،المصدر السابق،ص١٥٨.

([٥٢])محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي ،دار الشؤون الثقافية، بغداد،١٩٨٩ ،ص ص ٢٢٢-٢٢٦.

([٥٣])فاروق صالح العمر المعاهدات العراقية-البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨ ،وزارة الاعلام ،بغداد،١٩٧٧،ص. ص ١٢٤-١٢٦.

([٥٤])هنري فوستر،المصدر السابق،ج٢،ص٣٠٣.

([٥٥])فاروق صالح العمر،المصدر السابق،ص١٢٦.

([٥٦])عبدالمجيد كامل التكريتي،المصدر السابق،ص١٩٩؛فاروق صالح العمر،ص١٥٢؛احمد رفيق البرقاوي،المصدر السابق،ص١٠٢.

([٥٧])فاروق صالح العمر،المصدر السابق،١٥٠.

([٥٨])المصدر نفسه،ص ص١٥٠-١٥١.

([٥٩])المصدر نفسه،ج١،،ص ص٢٧٩-٢٨٠.

([٦٠])عبدا لرزاق الحسني،العراق في ظل المعاهدات،ص١٣٣.

([٦١])فاروق صالح العمر،المصدر السابق،ص١٢٨.

([٦٢])عبدالمجيد كامل التكريتي،المصدر السابق،ص ص١٩٧-١٩٨.

([٦٣])علاء جاسم محمد،الملك فيصل الاول ،ص١٨٨.

([٦٤])عبدالمجيد كامل التكريتي،المصدر السابق،ص ص ٢٠٥-٢٠٦.

([٦٥])لطفي جعفر فرج،عبدالمحسن السعدون ودوره في العراق السياسي المعاصر،بغداد،١٩٨٨،ط٢،ص٢٠٤.

([٦٦])عبدالمجيد كامل التكريتي ،المصدر السابق،ص ٢٠٥، ٢٠٦،٢٠٧؛فاروق صالح العمر،المصدر السابق،ص ١٥٧ ،١٦٢، ١٦٣.

([٦٧])فاروق صالح العمر،المصدر السابق،ص١٦٦؛احمد رفيق البرقاوي،المصدر السابق،ص ١١١.

([٦٨])فاروق صالح العمر،المصدر السابق،ص ١٧٢؛ عبدالرزاق الحسني،العراق في ظل المعاهدات،ص١٦٤.

([٦٩])عبدالرزاق الحسني،العراق في ظل المعاهدات،ص١٦٤.

([٧٠])المصدر نفسه ،ص١٦٤.

([٧١])فاروق صالح العمر،المصدر السابق،ص١٧٥.

([٧٢])علاء جاسم محمد،جعفر العسكري،ص١١٥.

([٧٣])علاء جاسم محمد،الملك فيصل الاول ،ص ص ١٩١-١٩٢.

([٧٤])علاء جاسم محمد،المصدر السابق،ص١١٨.

([٧٥])وليم ستيفرز،المصدر السابق،١٨١.

([٧٦])فاروق صالح العمر،المصدر السابق،ص ٢٠٢؛وليم ستيفرز ،المصدر السابق،ص ١٨١.

([٧٧])فاروق صالح العمر،المصدر السابق،ص٢٠٣؛ عدنان الباجه جي،مزاحم الباجه جي(سيرة سياسية)،مركز الوثائق والدراسات التاريخية،لندن،١٩٨٩،ص٩٣.

([٧٨])عدنان الباجه جي،مزاحم الباجه جي(سيرة سياسية)،مركز الوثائق والدراسات التاريخية،لندن،١٩٨٩،ص٩٣.

([٧٩])وليم ستيفرز،المصدر السابق،ص١٨٢.

([٨٠])علاء جاسم محمد،جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦،مكتبة اليقظة العربية،بغداد،١٩٨٧،ص١٢١.

([٨١])عدنان الباجه جي،المصدر السابق،ص٩٣.

([٨٢])عبدالرزاق الحسني،العراق في ظل المعاهدات،ص ص١٨٥-١٨٧.

([٨٣])عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات ،ج٢،ص ص١٤٥-١٤٨.

([٨٤])عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات ،ج٢،ص١٤٦.

([٨٥])توفيق السويدي،مذكراتي(نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،٢٠١١،ص١٣٤.

([٨٦])المصدر نفسه،ص ١٢٧

([٨٧])عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات ،ج٢،ص ص١٤٥-١٤٨.

([٨٨])بصدد ذلك يذكر توفيق السويدي عن مغادرة دوبس بأنه كان يشكو مرضاً خطيراً فرفض تجديد عقده برغم إلحاح حكومة لندن عليه،للمزيد من التفاصيل أنظر:توفيق السويدي،المصدر السابق،ص١٢٩.

([٨٩])علاء جاسم محمد،المصدر السابق،ص١٩٦.

([٩٠])ياسين طه ظاهر،دار الاعتماد البريطانية وتكوين الحكم الوطني في العراق ١٩٢٠-١٩٣٢،مطبعة أحمد الدباغ،بغداد،٢٠١١،ص٦١.

([٩١])جرالد دي غوري ،ثلاثة ملوك في بغداد،ترجمة:سليم طه التكريتي،مكتبة النهضة العربية،بغداد،١٩٩١،ص١٠٢.

([٩٢])ياسين طه ظاهر،المصدر السابق،ص٦٦.

([٩٣])توفيق السويدي،المصدر السابق،ص١٣٠.

([٩٤])عبدالرزاق الحسني،العراق في ظل المعاهدات،ص١٩٥.

([٩٥])عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج٢،ص٢٢١.

([٩٦])لطفي جعفر فرج،عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر،مطبعة الرسالة،الكويت،١٩٧٨،ص٣٠٩.

([٩٧])علاء جاسم محمد،المصدر السابق،ص ١٩٧.

([٩٨])عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،ج٢،ص ص ٢٢٩-٢٣٦.

([٩٩])توفيق السويدي،المصدر السابق،ص١٣٨.

([١٠٠])عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج٢،ص ٢٤٩؛فاروق صالح العمر،المصدر السابق،ص٢٣٤.

([١٠١])عبدالرزاق الحسني،العراق في ظل المعاهدات،ص.ص ١٩٩-٢٠٠.

([١٠٢])فاروق صالح العمر،المصدر السابق،ص ص ٢٣٤-٢٣٥.

([١٠٣])توفيق السويدي،المصدر السابق،ص١٥٧.

([١٠٤])أبلغ وكيل المندوب السامي روبرت بروك بوبهام)بما أعلنته الحكومة البريطانية،وكان روبرت بروك قائد القوة الجوية في العراق،كوكيل لمندوب السامي الى حين وصول الميجر هربرت يانغ في ٣٠ أيلول ١٩٢٩،للمزيد أنظر:لطفي جعفر فرج،المصدر السابق،ص٣١٩.

([١٠٥])عبدالرزاق الحسني،العراق في ظل المعاهدات،ص ص١٩٩-٢٠٠.

([١٠٦])أحمد رفيق البرقاوي،المصدر السابق،ص١٤٤.

([١٠٧])المصدر نفسه،ص١٤٤.

([١٠٨])عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج٢،ص٢٥٣.

([١٠٩])لطفي جعفر فرج،المصدر السابق،ص٣١٧.

([١١٠])عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج٢،ص ص ٢٦٥-٢٦٦.

([١١١])لطفي جعفر فرج،المصدر السابق،ص٣١٧.

([١١٢])المصدر نفسه،ص ص٣٢٤-٣٢٥.

([١١٣])فاروق صالح العمر،المصدر السابق،ص٢٤٥.

([١١٤])كمال مظهر أحمد،صفحات من تاريخ العراق المعاصر"دراسات تحليلية"،دار الشؤون الثقافية،بغداد،١٩٨٧،ص٩٦.

([١١٥])لطفي جعفر فرج،المصدر السابق،ص٣٤٤.

([١١٦])خالد عبدالعزيز القصاب،المصدر السابق،ص ص٢٥٤-٢٥٥.

([١١٧])لطفي جعفر فرج،المصدر السابق،ص ص٣٤٤-٢٤٥.

([١١٨])عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج٢،ص ص٢٨٥-٢٨٨.

([١١٩])فاروق صالح العمر،المصدر السابق،ص.ص ٢٥٠-٢٥١؛عبدا لرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج٢،ص.ص ٢٨٥-٢٨٨.

([١٢٠])خالد عبدالعزيز القصاب،المصدر السابق،ص ٢٦٠.

([١٢١])عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج٣،ص٩.

([١٢٢])أحمد رفيق البرقاوي،المصدر السابق،ص١٥٣.

([١٢٣])عبدالرزاق احمد النصيري،نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢،مكتبة اليقظة العربية،بغداد،١٩٨٧،ص ص١٩٣-١٩٤.

([١٢٤])فاروق صالح العمر،المصدر السابق،ص٢٥٨.

([١٢٥])المصدر نفسه، ص ٢٥٩.

([١٢٦])أحمد رفيق البرقاوي، المصدر السابق، ص ١٥٣-١٥٤؛فاروق صالح العمر، المصدر السابق،ص٢٦٠.

([١٢٧])فاروق صالح العمر، المصدر السابق،ص٢٦٠.

([١٢٨])المصدر نفسه، ص. ص ٢٦١-٢٦٢.

([١٢٩])علاء جاسم محمد، الملك فيصل الاول ،ص٢٠٢.

([١٣٠])عبدالرزاق احمد النصيري، المصدر السابق، ص ص١٩٧-١٩٨.

([١٣١])علاء جاسم محمد، الملك فيصل الاول ،ص٢٠٤.

([١٣٢])فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص. ص ٢٨٦-٢٨٧؛احمد رفيق البرقاوي، المصدر السابق، ص١٥٣.

([١٣٣])عبدالرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ص ٢٨٧.

([١٣٤])فاروق صالح العمر، المصدر نفسه، ص ص٢٤٦-٢٤٧.